

استخدام نموذج العائد على حقوق الملكية في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية - دراسة تحليلية للبنك الوطني الجزائري للفترة 2020-2022 -

"Using the Return on Equity Model in Evaluating the Financial Performance of Commercial Banks – An Analytical Study of the National Bank of Algeria for the Period 2020-2022"

فتحي مولود*

¹ المركز الجامعي بأفلو، مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية، f.mouloud@cu-afrou.edu.dz

تاريخ النشر: 2025/06/01

تاريخ القبول: 2025/04/30

تاريخ الاستلام: 2025/02/05

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة كيفية تقييم الاداء المالي في البنوك التجارية بواسطة النسب والمؤشرات المعتمدة في نموذج العائد على حقوق الملكية، ولأجل ذلك تم اعتماد المنهج الوصفي للإلمام الشامل بمتغيرات الدراسة في الجانب النظري، والمنهج التحليلي من خلال اختيار البنك الوطني الجزائري ، واعتماد قوائمته المالية للسنوات 2020، 2021، 2022، لإجراء عملية التقييم المالي من خلال مؤشرات مالية وفق نموذج العائد على حقوق الملكية، وقد توصل هذه الدراسة إلى أن أداء البنك على المستوى المالي كان مقبول لحد ما إلا أنه في تناقص مستمر.

الكلمات المفتاحية: أداء مالي، تقييم مالي، عائد على حقوق الملكية، عائد على الأصول، مؤشرات مخاطرة .

تصنيف JEL: M41، G21

Abstract:

This study aims to understand how financial performance is evaluated in commercial banks through ratios and indicators used in the Return on Equity model. To achieve this, the descriptive method was adopted to comprehensively cover the study variables in the theoretical aspect, and the analytical method was applied by selecting the Algerian National Bank and using its financial statements for the years 2020, 2021, and 2022 to conduct the financial evaluation through financial indicators based on the Return on Equity model. The study concluded that the bank's financial performance was somewhat acceptable but has been continuously declining.

Keywords: Financial performance, financial evaluation, Return on Equity, Return on Assets, risk indicators.

Jel Classification Codes: M41, G21

1. مقدمة:

تعتبر عملية التقييم المالي لمحتوى القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية أمر بالغ الأهمية لما له من دور كبير في الكشف عن الوضعية المالية الحقيقية في الوقت الذي لم يعد فيه الإفصاح عن القوائم المالية كافيا، خاصة مع تعدد أوجه الاستخدامات لهذه القوائم، وفي ظل متطلبات الرقابة الداخلية على وجه الخصوص أصبح لزاما على المؤسسات القيام بعملية التشخيص والتحليل والتقييم لمحتوى القوائم بواسطة نسب ومؤشرات معينة تحدد مدى كفاءة استخدام الموارد المالية من عدمها. وبالنسبة للبنوك التجارية فهي بدورها تعد قوائم مالية معدة على أسس محاسبية مشابهة تماما لتلك المطبقة في المؤسسات الاقتصادية الساعية للربح، وبالتالي فهي معنية أيضا بتقييم وضعيتها المالية من خلال نفس المؤشرات بما يتوافق مع طبيعتها الخدمية والمالية، خاصة في خلال فترة انتشار جائحة كورونا وما بعدها، التي أثرت بشكل سلبي على نشاط أغلب البنوك، ما أصبح يستلزم القيام بتقييم دقيق للحالة المالية للبنوك من أجل اتخاذ القرارات المناسبة وتصحيح الانحرافات بعد مقارنة النتائج المحققة مع الأهداف المرجوة. في إطار التقييم المالي فيعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية أحد أشهر النماذج المستخدمة في هذا المجال.

1.1 طرح الإشكالية:

على ضوء ما سبق ذكره، ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة، وفي ظل تنوع مؤشرات التوازن المالي والنسب التي تعكس مستوى مردودية البنوك التجارية، ارتأينا أن نعالج الموضوع وفق الاشكالية التالية:

كيف يمكن الحكم على الوضعية المالية للبنك الوطني الجزائري BNA باستخدام نموذج العائد

على حقوق الملكية؟

ومن منطلق الاشكالية الرئيسية للبحث سنقوم بطرح مجموعة من الاسئلة الفرعية المدعمة للإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

ما المقصود بالتقييم المالي وفق نموذج العائد على حقوق الملكية؟

كيف يتم تقييم البنك ماليا وفق مؤشرات العائد؟

كيف يتم تقييم البنك ماليا وفق مؤشرات المخاطرة؟

1 . 2: فرضيات البحث: تم اعتماد مجموعة من الفرضيات كمحاولة للإجابة على الأسئلة المطروحة كالتالي:

❖ نموذج العائد على حقوق الملكية أداة أساسية في علمية التقييم المالي للبنك الوطني الجزائري.
❖ تساهم مؤشرات العائد في معرفة مدى جودة الاستثمار في الأموال الخاصة في البنك الوطني الجزائري

❖ تساهم مؤشرات المخاطرة في معرفة مدى قدرة البنك الوطني الجزائري على تغطيتها.

1 . 3: أهداف البحث: نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى ما يلي:

❖ التعرف على نموذج العائد على حقوق الملكية كأساس هام لعملية التقييم المالي في البنوك.
❖ تقييم الوضعية المالية للبنك الوطني الجزائري خلال السنوات الأخيرة باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية.

❖ معرفة مدى جودة هذا النموذج في الحكم على الوضع المالي للبنك.

1 . 4: منهجية البحث:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث تم اعتماد المنهج الشائع في الدراسات الاقتصادية على العموم، حيث تم استخدام المنهج الوصفي لإعطاء تعريفات شاملة حول متغيرات البحث المتمثل في التقييم المالي، تقييم الأداء المالي للبنوك ونموذج العائد على حقوق الملكية، بالإضافة إلى دراسة تحليلية من خلال عملية تقييم مالي باستخدام مؤشرات ونسب مالية معتمدة في نموذج العائد على حقوق الملكية، وتم تطبيقها على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري للسنوات 2020، 2021، 2022.

2. ماهية تقييم الأداء المالي للبنوك:

باعتبار القطاع البنكي من القطاعات التي تعمل بشكل كبير على دعم الاقتصاد الوطني من خلال مختلف الخدمات الائتمانية وبالأخص تمويل الاستثمارات، فإن عملية معرفة مدى كفاءة البنوك لاستغلال مواردها امر بالغ الأهمية، ويتم ذلك من خلال تحليل أدائها المالي ومعرفة الوضعية المالية لها للحكم على جودة أدائها المالي من خلال مجموعة من المؤشرات الخاصة بها.

1.2 مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك:

هناك مجموعة متعددة من التعاريف الخاصة بعملية تقييم الأداء المالي نذكر منها ما يلي:

تعرف عملية تقييم الأداء المالي على أنها " قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية المادية والمالية معا، المتاحة في المؤسسة. وهذا لخدمة أطرف مختلفة بحكم العلاقات بينها وبين المؤسسة" (كلاش و نايلي، 2023، صفحة 469).

كما تعرف أيضا على أنها "العمليات التي تقيس الأداء الجاري وتقوده إلى أهداف معينة ومحددة مسبقا، هذه العملية تتطلب وجود تلك الأهداف لقياس الأداء الفعلي، وأسلوب لمقارنة الأداء المحقق بالهدف المسطر" (فلاح والدوري، صفحة 71).

وفي تعريف آخر نجد أنها عبارة عن "جميع العمليات والدراسات التي ترمي لتحديد مستوى العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية متتابة أو فترة زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف وما تم تحقيقه من الأهداف بالاستناد إلى مجموعة من المعايير والمقاييس الخاصة" (شباح، 2014، صفحة 71).

من خلال التعاريف السابقة نستخلص إلى ان عملية تقييم الأداء المالي عبارة عن عملية تدرس بدقة مستوى الاستغلال الجيد للموارد المالية للمؤسسة، من خلال دراسة النتائج التوصل إليها والنتيجة عن عملية تحليل لمعطيات مالية عن فترة زمنية محددة، ومقارنة هذه النتائج مع ما تم تقديره، من أجل تصحيح الانحرافات واستخراج نقاط القوة أو الضعف. والعمل على اتخاذ قرارات تدعم اهداف المؤسسة وخدم مصالح جميع من لهم علاقة بالمؤسسة.

أما بالنسبة لتقييم الأداء المالي للبنوك فيعرف على أنه " عبارة عن العملية التي يتم من خلالها التأكد من أن الموارد المالية الموجودة لدى البنك قد تم استخدامها بكل كفاءة وفعالية" (معتوق، 2020، صفحة 204). ويعرف أيضا على أنه " النتيجة المالية النهائية للبنوك والهادفة إلى مقارنة النتائج المالية المحققة مع النتائج المالية المتوقعة في السنوات السابقة أو المحققة من طرف بنوك اخرى، من أجل اتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات (كلاش و نايلي، 2023، صفحة 470).

من خلال ما سبق يمكن أن نستخلص تعريفا شاملا لتقييم الأداء المالي في البنوك، على أنه عملية حسابية دقيقة تتم فيها المقارنة بين ما تم التخطيط له وما تحقق فعليا فيما يتعلق بالاداء المالي للبنك، هذا الأخير الذي يستند على معطيات ووثائق محاسبية تعطي الصورة الحقيقية للوضعية المالية للبنك، وعليه فمن خلال مجموعة من المؤشرات المالية يمكننا الحكم على مدى كفاءة استخدام الموارد المالية للبنك بشكل مثالي.

2. أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك: يمكن توضيح أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك في ما يلي (بلدي، 2024، صفحة 65):

- معرفة قدرة البنك على تنفيذ الأهداف الخطط لها من خلال مقارنة النتائج التي تم تحقيقها مع ماهو مستهدف.
- الكشف عن الانحرافات واقتراح التصحيحات المعالجة اللازمة لها من أجل تعزيز الأداء واستمرارية نشاط البنك.
- معرفة نتائج الأداء الفعلي ومانيا في البنك من فترة لأخرى بغرض الكشف عن التطور الذي حققه البنك خلال فترة استغلاله، وهل هذا التطور سيئ أم جيد.
- قديم صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء البنك وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني.
- تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم وفعال للاتصالات والحوافز.
- يساعد تقييم الأداء في تقديم التوضيحات اللازمة للعاملين في كيفية أداء مهامهم الوظيفية.

2. 3 مراحل تقييم الأداء المالي للبنوك: لإن عملية تقييم الأداء المالي هي عملية ديناميكية شبيهة بنظام معلومات من أي نوع حيث تتطلب معلومات أولية ثم معالجتها بواسطة إجراء بعض الحسابات لتعطي لنا نتائجاً متمثلة في مؤشرات ونسب مالية تعكس الصورة الفعلية للأداء المالي للبنك، وتتم عملية التقييم بمجموعة من المراحل كالتالي: (حمو وآخرون، 2019، صفحة 502)

أ. جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم:

حيث يتم جمع البيانات والمعلومات الإحصائية اللازمة والوثائق والمؤشرات لحساب النسب والمؤشرات المستخدمة في عملية التقييم، من مصدرها الأساسي المتمثل في القوائم المالية للبنك كالميزانية العامة، جدول حسابات النتائج، وغيرها من القوائم المالية الأخرى.

ب. تحليل ودراسة البيانات والإحصائيات:

تعمل هذه المرحلة على التأكد من دقة وصلاحيّة المعلومات والبيانات الإحصائية المستخدمة في حساب مؤشرات التقييم المالي، بشرط توفر مستوى معين مقبول من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات.

ج. بدء إجراءات عملية التقييم:

يتم تحديد المؤشرات والنسب المالية المراد حسابها ثم تحديد قيمتها استنادا إلى مختلف الوثائق المحاسبية الرسمية للبنك، من أجل الوصول إلى حكم موضوعي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الملائمة للبنك.

د. اتخاذ القرارات المناسبة بناء على نتائج التقييم:

بعد تحديد قيم المؤشرات والنسب المالية، تأتي مرحلة اتخاذ القرارات حول قدرة البنك على تحقيق أهدافه المخطط لها من عدمها، وحصر جميع الانحرافات ورصد الأسباب التي أدت إلى وجود أي اختلالات مالية، ووضع الحلول اللازمة لمعالجتها وتصويب الأداء نحو الأفضل في المدى القريب.

هـ. تحديد المسؤوليات ومتابعة معالجة الانحرافات:

حيث يتم في هذه المرحلة الكشف عن نقاط القوة أو نقاط الضعف التي كانت سببا في عدم جودة الأداء المالي للبنك، والعمل على توفير الشروط اللازمة لتحقيق الأداء المثالي المطلوب والاستفادة من نتائج التقييم السابق

3. نموذج العائد على حقوق الملكية:

إن عملية تقييم الأداء المالي للبنوك تتم بواسطة عدة مؤشرات ونماذج تختلف حسب حاجة مستخدمي التقارير المالية، ويعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية أحد النماذج التي تحتوي على مجموعة من المؤشرات التي تخدم مصالح الجهات الرقابية ويمكن من خلالها قياس أداء البنوك (hosna & others, 2009, p. 12).

1.2 تعريف نموذج العائد على حقوق الملكية:

يعود ظهور هذا النموذج إلى سبعينيات ا (العراي، 2019) لقرن الماضي ، وقد جاء نتيجة تطور نموذج آخر يعرف بنموذج دوبونت DPOUNT ، وهو واحد من النماذج التي كانت تستخدم في تقييم الأداء في بداية القرن العشرين، واقتصر في بادئ الأمر على قياس معدل العائد على الاستثمار من خلال اشتقاقه لنسبتين:

النسبة الأولى تعبر عن كفاءة الإدارة بتحقيق الأرباح وهي نسبة صافي الربح إلى إجمالي المبيعات. النسبة الثانية تعبر عن كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها وهي نسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الموجودات (Gitman, 2003, p. 71).

وفي سنة 1972 تطور هذا النموذج ليتحول من العائد على الاستثمار إلى معدل العائد على حقوق الملكية عن طريق إضافة نسبة ثالثة له تخص المخاطرة، تتعلق بالرفع المالي من خلال نسبة إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية (العراي، 2019، صفحة 564).

3.2 حساب العائد على حقوق الملكية:

تختلف طبيعة البنوك عن المؤسسات الاقتصادية الأخرى، ويتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية ((ROE في البنوك وفق نموذج "Dupont"، إذ يوضح هذا النموذج شرح وتوضيح العلاقة بين العائد على الأصول ((ROA والعائد على حقوق الملكية ((ROE، حيث أن الفرق بين الاثنين يظهر من استخدام الرافعة المالية، وذلك من خلال ضرب العائد على الأصول ((ROA بمضاعف حقوق الملكية ((EM أو ما يسمى بالرافعة المالية، ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$ROE = (ROA) \times (EM)$$

3.3 مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية:

تنقسم مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية إلى مؤشرات العائد ومؤشرات المخاطر، وسنقوم بتوضيحهما من خلال الجدولين التاليين:

جدول 01: مؤشرات العائد في نموذج العائد على حقوق الملكية

المؤشر	النسب	الكفاءة
العائد على حقوق الملكية ROE	صافي الدخل / حقوق الملكية	كفاءة الأرباح
العائد على الأصول ROA	صافي الدخل / الأصول	
معدل منفعة الأصول AU	إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول	
الرفع المالي EM	إجمالي الأصول / إجمالي الإيرادات	
هامش الربح PM	صافي الدخل / إجمالي الإيرادات	كفاءة التكاليف

المصدر: مصطفى العراي، تقييم الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي والمصرف التقليدي-دراصة مقارنة بين بنك البركة الجزائري وسوسيتي جينرال الجزائري باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية-، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، جامعة طاهري محمد- بشار-، الجزائر، 2019، ص 564.

جدول 02: مؤشرات المخاطرة

المؤشر	النسب
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض
مخاطر السيولة	إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول
مخاطر معدل الفائدة	الأصول الحساسة لسعر الفائدة / إجمالي الأصول الخصوم الحساسة لسعر الفائدة / إجمالي الخصوم الأصول الحساسة- الخصوم الحساسة
مخاطر رأس المال	إجمالي رأس المال / الأصول الخطرة
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف / عدد العمال

المصدر: محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية -دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة (1994-2000)، -مجلة الباحث، العدد 03، جامعة ورقلة، الجزائر، 2004، ص: 92.

4. تقييم الأداء المالي بواسطة نموذج العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري:

سنقوم بتطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية في التقييم المالي للبنك الوطني الجزائري، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات المالية من أجل معرفة مدى قدرة البنك على استخدام موارده ، ومدى نجاحه وفي تحقيق أهدافه المسطرة. والمتحصل عليها من الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري. (bna, 2024)

1.4 تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات السيولة

سوف يتم في هذا المطلب تطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية من خلال مؤشرات السيولة .

أولا : نسبة الرصيد النقدي

ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد في بنك المركزي} + \text{أرصدة لدى البنوك} \div \text{إجمالي الودائع} \times 100}{100}$$

النقد في الصندوق + بنك المركزي + أرصدة لدى البنوك = العنصر الأول في قائمة الأصول

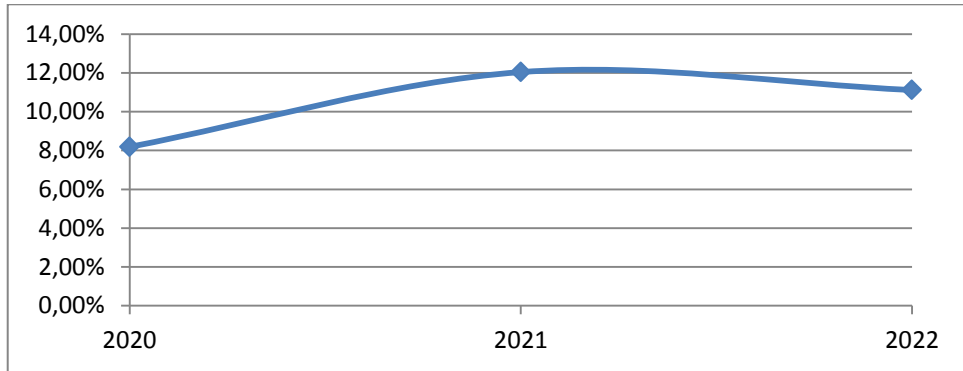
إجمالي الودائع = العنصر 2، 3، 4، في قائمة الخصوم

جدول 03: نسبة الرصيد النقدي للبنك الوطني الجزائري للفترة 2020-2022

السنة	2020	2021	2022
نسبة الرصيد النقدي	8.185%	12.039%	11.114%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على ميزانية البنك للسنوات الثلاث. (ملحق 1)

الشكل 1: يوضح تطور نسبة الرصيد النقدي للبنك خلال الفترة 2020-2022



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 03 وبرنامج Excel 2010

من خلال الجدول رقم 3 والشكل رقم 1 نلاحظ أن نسبة الرصيد النقدي لدى البنك الوطني الجزائري قد بلغت أدنى قيمة لها خلال سنة 2020 حيث قدرة ب 8.185 % وذلك بسبب الانخفاض في قيمة النقدية (النقد في الصندوق + بنك المركزي + أرصدة لدى البنوك) وهذا يعرض البنك لخطر السيولة و عدم القدرة على مواجهة طلبات السحب من قبل المودعين، وبعدها ارتفعت نسبة الرصيد

النقدي حيث بلغت أقصى قيمة لها خلال سنة 2021 حيث قدرة ب 12.039 % وذلك راجع الى زيادة كبيرة في قيمة إجمالي الودائع ، وذلك يعطي للبنك قدرة على تسديد طلبات المودعين واحتياجات الزبائن ، وبعدها انخفضت نسبة الرصيد النقدي سنة 2022 محققة قيمة 11.114 % نتيجة الانخفاض المتزايد في قيمة إجمالي الودائع ، ويجب على البنك تجنب الإفراط في الرفع أو خفض من هذه النسبة لما يمكن أن ينتج عنه من انعكاسات سلبية على عوائد البنك.

ثانيا : نسبة النقدية الى إجمالي الموجودات

ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

$$\text{نسبة النقدية الى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية} + \text{المستحقات على البنوك}}{\text{إجمالي الموجودات (الاصول)}} \times 100$$

النقدية + المستحقات على البنوك = العنصر الاول في قائمة الاصول

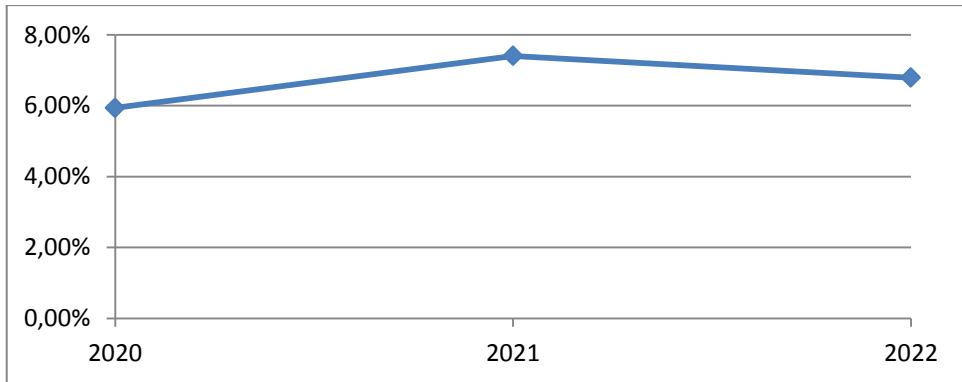
اجمالي الموجودات (الاصول) = العنصر الاخير في قائمة الاصول

جدول 04: نسبة النقدية الى إجمالي الموجودات للبنك الوطني الجزائري للفترة 2020-2022

السنة	2020	2021	2022
نسبة النقدية الى إجمالي الموجودات	5.936%	7.403%	6.789%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ميزانية البنك للسنوات الثلاث (ملحق)

الشكل 02: يوضح تطور نسبة النقدية الى إجمالي الموجودات للبنك خلال الفترة 2020-2022



المصدر: من اعداد الباحث بناء على جدول 04 واستخدام برنامج Excel2010

استخدام نموذج العائد على حقوق الملكية في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

من خلال الجدول رقم 04 والشكل رقم 02 نلاحظ في سنة 2020 انخفاض في نسبة النقدية الى أجمالي الموجودات بمقدار 5.936 % ويفسر الانخفاض في هذه النسبة الى زيادة في اجمالي الموجودات (الأصول) ، وهذا دليل جيد لزيادة الأموال التي يتم توظيفها بدلا من تخزينها في شكل نقد سائل لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى ، وفي سنة 2021 نلاحظ ارتفاع في نسبة النقدية الى إجمالي الموجودات لتأخذ أكبر قيمة لها حيث بلغت 7.403 % حيث يرجع سبب هذا الارتفاع الى زيادة في قيمة النقدية والمستحقات على البنوك ولكن هذا الزيادة تعتبر مؤشر غير جيد للبنك ، و التي تعني ان هناك ارصدة نقدية غير عاملة مما يقلل في عوائد البنك ، اما في سنة 2022 تعود إلى الانخفاض الى نسبة 6.789 % بسبب الانخفاض مرة أخرى في قيمة النقدية.

ثالثا : نسبة توظيف (الاستثمار)

ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

$$\text{نسبة توظيف (الاستثمار)} = \frac{\text{القروض و السلفيات}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

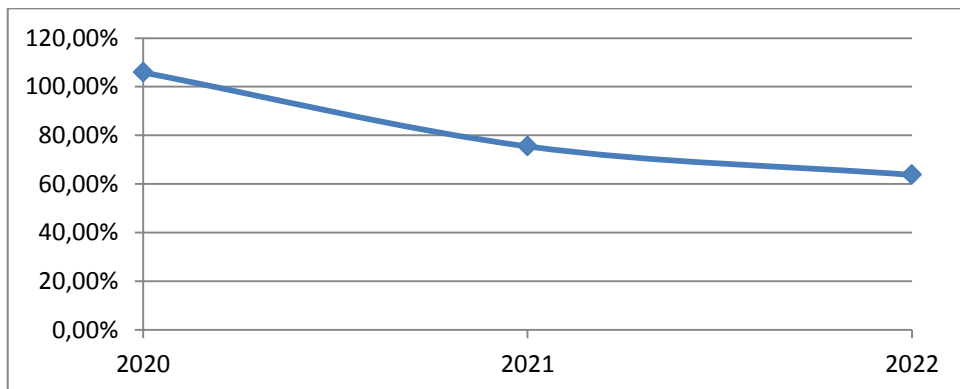
القروض والسلفيات = العنصر 4 ، 5 ، في قائمة الأصول

جدول 05: نسبة توظيف (الاستثمار) للبنك الوطني الجزائري للفترة 2020-2022

السنة	2020	2021	2022
نسبة توظيف (الاستثمار)	105.860%	74.442%	63.717%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ميزانية البنك للسنوات الثلاث

الشكل 03: يوضح تطور نسبة توظيف (الاستثمار) للبنك خلال الفترة 2020-2022



المصدر: من اعداد الباحث بناء على الجدول واستخدام برنامج Excel2010

من خلال الجدول رقم 05 والشكل رقم 03 نلاحظ في سنة 2020 ان نتائج نسبة توظيف الاستثمار مرتفعة حيث كانت 105.86% وهذا راجع لمبالغ القروض والسلفيات أكبر من الودائع وهذا لان الافراد لم يستطيعوا ايفاء ديونهم بسبب جائحة كورونا اما في السنتين 2021 و 2022 نلاحظ انخفاض كبير في نسبة توظيف الاستثمار حيث بلغت نسبها على التوالي (74.442 % و 63.717 %) وهذا راجع لمبالغ القروض والسلفيات قد انخفضت مقارنة بالسنوات السابقة.

2.4: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات تحقيق الأرباح والربحية

سوف نقوم بتطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية للبنك وذلك من خلال حساب مؤشرات الربحية

أولا : العائد على حقوق الملكية ROE ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية} \div \text{حقوق الملكية (الأموال الخاصة) (حيمودة و آخرون، صفحة 28)}}{1}$$

النتيجة السنوية الصافية = البند رقم 20 من جدول حسابات النتائج

حقوق الملكية = البند رقم 13+14+15+16+17+18 من جدول الخصوم

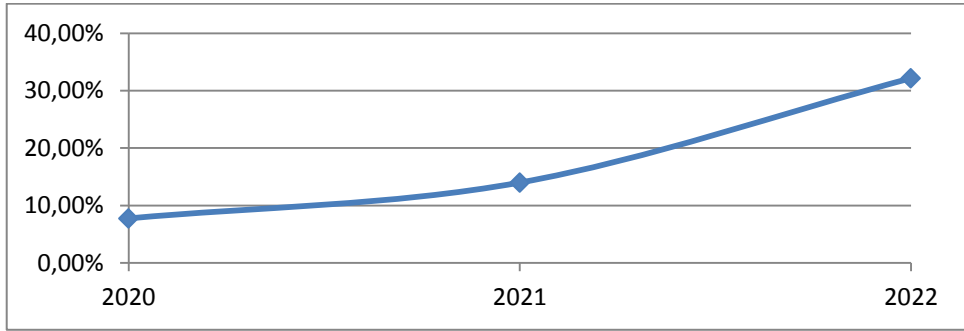
جدول 06:نسبة العائد على حقوق الملكية للبنك الوطني الجزائري للفترة 2020-2022

السنة	2020	2021	2022
العائد على حقوق الملكية	7.742%	13.987%	32.166%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على ميزانيات البنك للسنوات الثلاث

الشكل 04: يوضح تطور نسبة العائد على حقوق الملكية للبنك خلال الفترة 2020-2022

استخدام نموذج العائد على حقوق الملكية في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول 06 وبرنامج Excel 2010

من خلال الجدول رقم 06 والشكل رقم 04 تظهر نتائج مؤشر العائد على حقوق الملكية ان البنك ترتفع نسبته من سنة الى اخرى حيث لاحظنا نسبته سنة 2020 كانت 7.742% ثم ارتفعت سنة 2021 الى 13.987% وكذلك ارتفعت لتصل سنة 2022 الى 32.166% وهذا راجع الى كفاءة قرارات الاستثمار في أموال البنك من اجل تحقيق العائد المطلوب الذي تطمح له ادارة البنك وهذا ما أدى إلى زيادة ربحية البنك .

ثانيا : العائد على الأصول ROA

ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

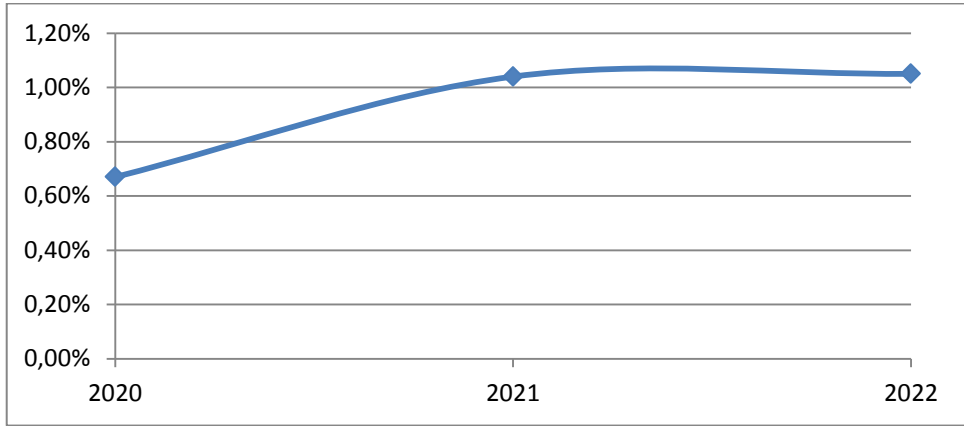
$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

جدول 07: نسبة العائد على الأصول للبنك الوطني الجزائري للفترة 2022-2020

السنة	2020	2021	2022
العائد على الأصول	0.67%	1.04%	1.05%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد ميزانية البنك للسنوات الثلاث

الشكل 05: يوضح تطور نسبة العائد على الأصول للبنك خلال الفترة 2022-2020



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 07 واستخدام برنامج Excel2010

من خلال الجدول رقم 07 والشكل رقم 05 تظهر نتائج مؤشر العائد على الأصول للبنك ارتفاع في العائد من سنة الى اخرى حيث كانت نسبته سنة 2020 هي 0.67% ثم ارتفعت سنة 2021 الى 1.04% اما في سنة 2022 فكان ارتفاعه قليل حيث اصبحت نسبته 1.05% وهذا دلالة على ان هذا البنك لديه كفاءة جيدة في توليد الأرباح من خلال حجم الأصول المستثمرة , وهذا يكمن ايضا في الاستغلال الجيد لمصادر التمويل المتوفرة وحسن توظيفها.

ثالثا: هامش الربح PM

تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

$$\text{هامش الربح PM} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{اجمالي الايرادات}} \times 100$$

اجمالي الايرادات= البند رقم 1، 3، 5، 6، 7 في حساب النتائج

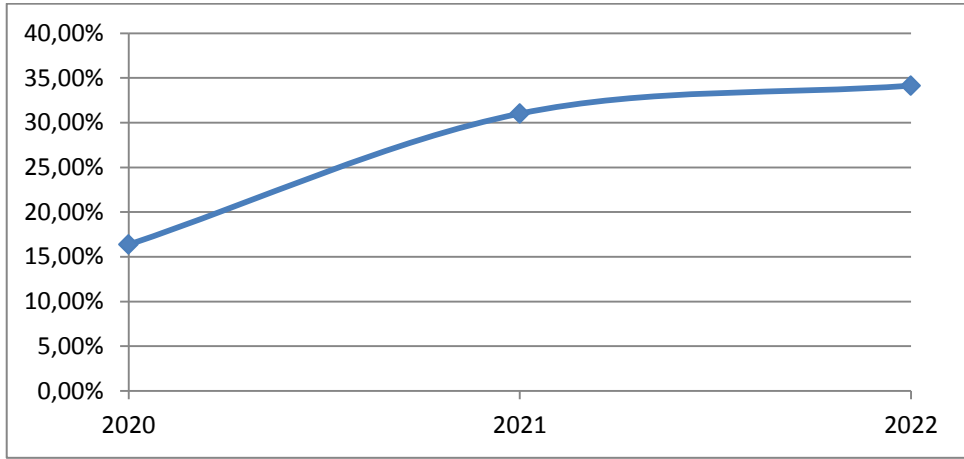
جدول 08: نسبة هامش الربح PM للبنك الوطني الجزائري للفترة 2022-2020

السنة	2020	2021	2022
هامش الربح PM	16.36%	31.01%	34.14%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول حسابات النتائج للبنك للسنوات الثلاث

الشكل 06: يوضح تطور نسبة هامش الربح PM للبنك خلال الفترة 2022-2020

استخدام نموذج العائد على حقوق الملكية في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول 08 واستخدام برنامج Excel 2010

من خلال الجدول رقم 08 والشكل رقم 06 تظهر نتائج مؤشر هامش الربح للبنك ارتفاع من السنة 2020 الى سنة 2021 حيث ارتفع من نسبة 16.36% الى نسبة 31.01% وهذا راجع الى الكفاءة الجيدة في ادارة البنك ومراقبة التكاليف وكما ترتفع هذه النسبة في 2022 الى نسبة 34.14% .

رابعا : معدل منفعة الأصول AU

و تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

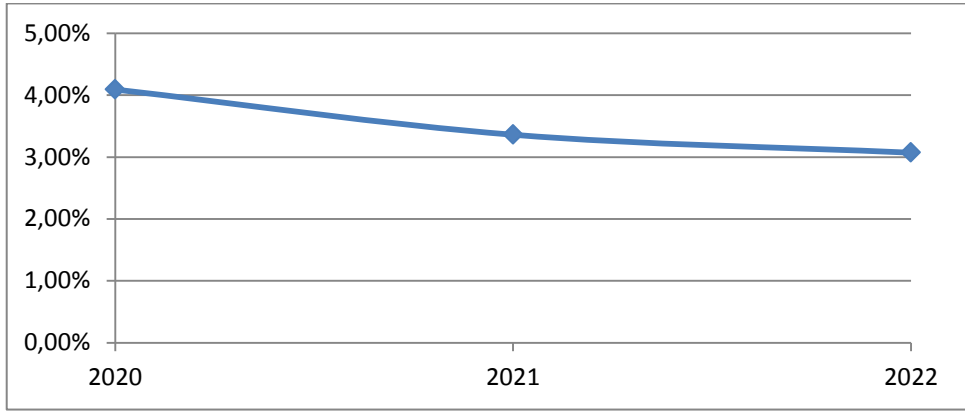
$$\text{معدل منفعة الأصول AU} = \frac{\text{اجمالي الايرادات}}{\text{اجمالي الاصول}} \times 100$$

جدول 09: نسبة معدل منفعة الأصول AU للبنك الوطني الجزائري للفترة 2022-2020

السنة	2020	2021	2022
معدل منفعة الأصول AU	4.09%	3.36%	3.07%

المصدر: من اعداد الباحث بناء على القوائم المالية للبنك

الشكل 07: يوضح تطور نسبة معدل منفعة الأصول AU للبنك خلال الفترة 2022-2020



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على جدول 09 واستخدام برنامج Excel 2010
من خلال الجدول رقم 09 والشكل رقم 07 تظهر نتائج مؤشر منفعة الأصول للبنك منخفضة من
سنة 2020 الى 2021 بنسبتي (4.09% و 3.36%) ثم تستمر في الانخفاض خلال سنة 2022 بنسبة
3.07% ومنه يمكن القول ان البنك لم يحقق نموا جيدا ومشجعا.

خامسا : معدل الرفع المالي EM

وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

$$\text{معدل الرفع المالي EM} = \frac{\text{اجمالي الاصول}}{\text{اجمالي حقوق الملكية}}$$

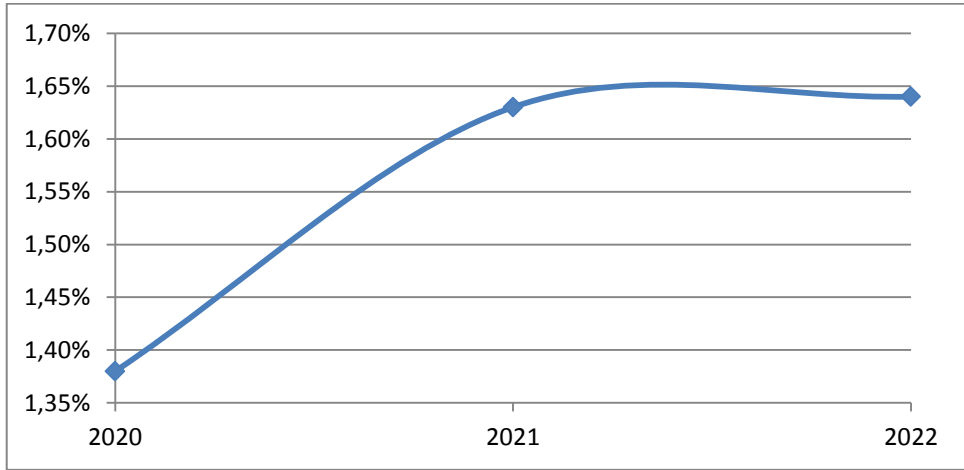
جدول 10 نسبة معدل الرفع المالي EM للبنك الوطني الجزائري للفترة 2022-2020

السنة	2020	2021	2022
معدل الرفع المالي EM	1.38%	1.63%	1.64%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ميزانية البنك للسنوات الثلاث

الشكل 08: يوضح تطور معدل الرفع المالي EM للبنك خلال الفترة 2022-2020

استخدام نموذج العائد على حقوق الملكية في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 10 واستخدام برنامج Excel 2010

من خلال الجدول رقم 10 والشكل رقم 08 تظهر نتائج الرفع المالي للبنك منخفضة سنة 2020 بنسبة 1.38% وذلك راجع إلى أنه لم يعتمد على أموال الغير ثم تعود للارتفاع في سنة 2021 بنسبة 1.63% وهذا سببه أن البنك استخدم أصول الغير في عملياته من اجل تمويل الاحتياجات , ويمكن اعتبار هذه النسبة إيجابية , فالبنك اعتمد على موارده المالية لتمويل الأصول ليواصل الارتفاع في سنة 2022 ليصل الى نسبة 1.64%.

4.3: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات المخاطرة

سوف نقوم بتطبيق نموذج العائد على حقوق الملكية للبنك من خلال مؤشرات المخاطرة.

أولا : مخاطر الائتمان

وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

مخاطر الائتمان = مخصصات خسائر القروض ÷

اجمالي القروض

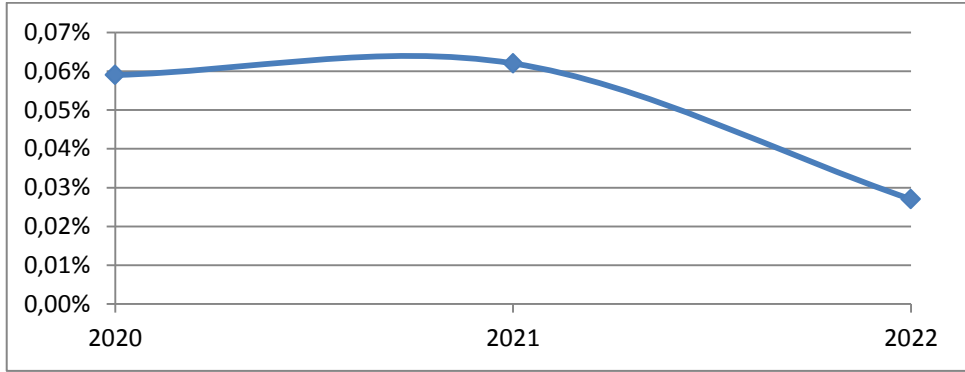
إجمالي القروض = البند 3، 4 في جدول الأصول

الجدول 11 : نسبة مخاطر الائتمان للبنك الوطني الجزائري للفترة 2020-2022

2022	2021	2020	السنة
%0.027	%0.062	%0.059	مخاطر الائتمان

المصدر: من اعداد الباحث بناء على جدول حسابات النتائج للبنك خلال السنوات الثلاث

الشكل 09: يوضح تطور نسبة مخاطر الائتمان للبنك خلال الفترة 2022-2020



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 11 واستخدام برنامج Excel 2010

من خلال الجدول رقم 11 والشكل رقم 09 تظهر نسب مخاطر الائتمان للبنك منخفضة حيث في سنة 2020 نجدها 0.059% ثم ترتفع نسبيا الى 0.062 % في سنة 2021 ثم تعود للانخفاض بعدها الى 0.027 % في سنة 2022. هذا يدل على ان البنك لم يتعرض لنسبة كبيرة من الخطر في السنوات الأخيرة وتكاد تكون معدومة.

ثانيا: مخاطر السيولة: وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

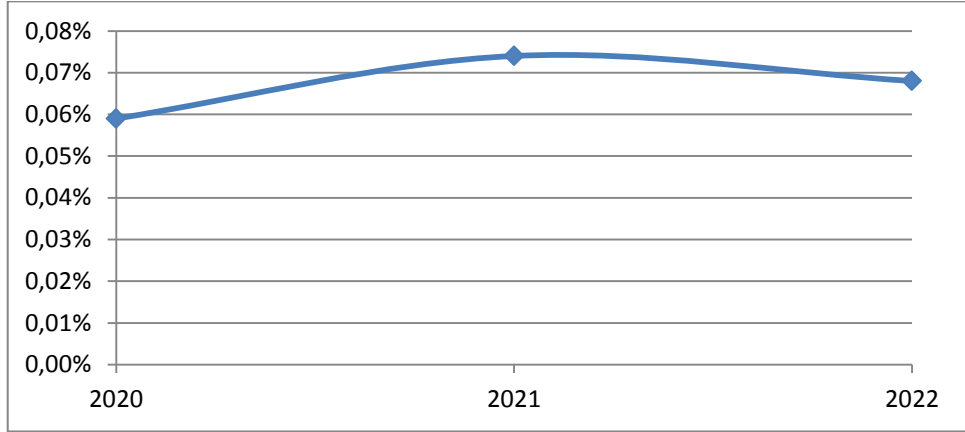
$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد في بنك المركزي} + \text{أرصدة لدى البنوك}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

جدول 12 نسبة مخاطر السيولة للبنك الوطني الجزائري للفترة 2022-2020

2022	2021	2020	السنة
%0.068	%0.074	%0.059	مخاطر السيولة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للبنك خلال السنوات الثلاث

الشكل 10: يوضح تطور نسبة مخاطر السيولة للبنك خلال الفترة 2022-2020



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد الجدول 12 واستخدام برنامج Excel 2010

من خلال الجدول رقم 12 والشكل رقم 10 تظهر نسب مخاطر السيولة للبنك ارتفاعا من سنة 2020 الى سنة 2021 بالنسبة (0.059% الى 0.074%) ثم يعود للانخفاض سنة 2022 الى نسبة 0.068% وهذا يعود ان البنك يحتفظ بقدر كبير من السيولة وذلك في شكل ودائع لمواجهة مخاطر السيولة.

ثالثا : مخاطر راس المال: وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

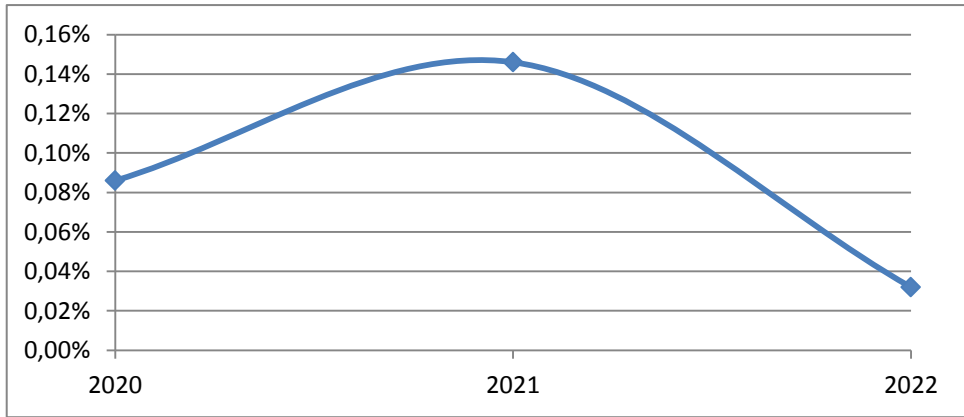
$$\text{مخاطر راس المال} = \frac{\text{اجمالي حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الاصول}}$$

جدول 13: نسبة مخاطر راس المال للبنك الوطني الجزائري للفترة 2022-2020

السنة	2020	2021	2022
مخاطر راس المال	0.086%	0.146%	0.032%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للبنك خلال السنوات الثلاث

الشكل 11: يوضح تطور نسبة راس المال مخاطر السيولة للبنك خلال الفترة 2020-2022



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 13 واستخدام برنامج Excel 2010

من خلال الجدول رقم 15 والشكل رقم 13 تظهر نسب مخاطر راس المال بالنسبة للبنك في تذبذب حيث ترتفع من سنة 2020 الى 2021 بالنسبة (0.086% - 0.146%) وهذا لقدرة البنك في التحكم والوفاء بالتزاماته لتشهد انخفاضاً في سنة 2022 الى نسبة 0.032% مما يعني ان البنك من خلال انخفاض هذا المؤشر دليل على عدم كفاية راس ماله لمواجهة الخاطر التي تصل الى اموال المودعين والدائنين.

5. خاتمة:

من خلال ما سبق ذكره في هذا البحث، يتضح لنا ان تحليل محتوى القوائم المالية للبنوك التجارية أمر بالغ الأهمية، وهذا لسبب استخدام مخرجات التحليل في تقييم الوضعية المالية للبنوك خاصة في ظل جائحة كورونا، حيث أصبح اتخاذ قرار التمويل والائتمان والمخاطرة أمراً بالغ الحساسية في ظل ضعف الأنشطة في جميع القطاعات الاقتصادية، خاصة في ظل عدم تحقيق نتائج مرضية متوافقة مع الأهداف المسطرة.

1. 5: النتائج: تم التوصل من خلال هذه الورقة البحثية إلى النتائج التالية:

التقييم الأداء المالي للبنك أمر ضروري وهام من اجل عملية اتخاذ القرارات المناسبة على الصعيد الاستثماري والائتماني.

التناقص الملحوظ في اغلب مؤشرات النموذج من سنة لأخرى دليل على أن البنك بحاجة لتكثيف جهوده أكثر لتحقيق أرباح معتبرة ومرضية لجميع الأطراف المساهمة في نشاط البنك. أشارت معدلات العائد على الأصول إلى نسب معتبرة نوعا ما، ما يعطي انطبعا إيجابيا عن مدى كفاءة البنك في استغلال أصوله بالشكل الأمثل.

مؤشرات المخاطرة أعطت انطبعا إيجابيا عن قدرة البنك على مجابهة كافة مخاطر الائتمان والسيولة ورأس المال، وله القدرة على الالتزام بديونه تجاه دائنيه رغم التناقص الواضح في اخر ثلاث سنوات. يتوجب على البنك الوطني الجزائري العمل بشكل كثيف ومحاولة تحسين ادائه المالي، فرغم إيجابية أغلب المؤشرات إلا أنها كانت تتناقص من سنة لأخرى وبالتالي أداء متناقص يلزم البنك بالعمل على تعزيز موارد الذاتية ولعمل على زيادة الودائع والمدخرات بأكبر قدر ممكن.

2.5: التوصيات: من خلال النتائج المتوصل إليها، ارتأينا طرح مجموعة من التوصيات كالتالي:

- عملية التقييم المالي للبنوك عملية ضرورية يتوجب القيام بها بصفة دورية لرصد جودة الأداء المالي.
- يجب على البنك الوطني الجزائري اعتماد آليات جديدة في مجال الاستثمار والتمويل الذاتي.
- يجب على البنك الوطني الجزائري ضما أكبر قدر ممكن من السيولة لتغطية مخاطرها.
- على البنك اتباع سياسة محاسبية ومالية رشيدة تمكنه من تغطية مخاطر الائتمان من خلال العمل على زيادة قدرة التمويل الذاتي وضمان تحقيق عوائد أفضل من خلال الاستثمار الأمثل في الأصول والأموال الخاصة.

5. قائمة المراجع:

1. Gitman, L. J. (2003). *Principles of management finance* (10 ed.). Addison Wesley.
2. hosna, & others. (2009). Credit Risk Management and Profitability in Commercial Banks in Sweden (Master theses). 12. School of Business, Economics and Law, UNIVERSITY OF GOTHENBURG.

3. حسن الحسيني فلاح، و مؤيد عبد الرحمان الدوري. (بلا تاريخ). إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر (الإصدار 4). الأردن: دار وائل للنشر.
4. حمزة شباح. (2014). تطبيق مبدأ التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة الخزف الصحي بميلة (مذكرة ماجستير). 71. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جيجل: جامعة محمد بن الصديق يحي.
5. رميساء كلاش، و إلهام نايلي. (10 جوان، 2023). تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية (دراسة تطبيقية خلال الفترة 2004-2018). مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 17(1)، صفحة 469.
6. سعدية همو، و آخرون. (04 جوان، 2019). تقييم الأداء المالي في البنوك الاسلامية في الجزائر- دراسة حالة بنك البركة الاسلامي خلال الفترة 2010-2015. مجلة البشائر الاقتصادية، 5(1)، صفحة 502.
7. صابر بن معتوق. (31 جانفي، 2020). أثر عمليات الاندماج على الأداء المالي للبنوك: دراسة حالة bank of america للفترة 1997-2018. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 10(1)، صفحة 204.
8. عبد اللطيف أولاد حيمودة، و آخرون. (01 ديسمبر، 2017). قياس الأداء المصرفي للبنوك التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية- حالة بنكي cpa و bba للفترة 2014-2016. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 06(02)، صفحة 28.
9. محمد جموعي قريشي. (2004). تقييم أداء المؤسسات المصرفية - دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000. مجلة الباحث(03)، صفحة 92.
10. مروى بلدي. (2024). استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء البنوك التجارية- دراسة عينة من البنوك التجارية- (أطروحة دكتوراه). 65. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، برج بوعريريج: جامعة محمد البشير ابراهيمي.
11. مصطفى العراي. (25 أوت، 2019). تقييم الكفاءة التشغيلية للمصرف الاسلامي والمصرف التقليدي- دراسة مقارنة بين بنك البركة الجزائري وبنك سوسيتي جنرال الجزائري باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 8(1)، صفحة 564.
12. bna. (2024). البنك الوطني الجزائري بالأرقام. تاريخ الاسترداد 02 12، 2024، من البنك الوطني الجزائري: <https://www.bna.dz/>

الملاحق:

القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري لسنة 2020

ACTIF	2020	2019
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	204 207 936	431 208 241
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	248	256
Actifs financiers disponibles à la vente	413 426 493	406 162 203
Prêts et créances sur les institutions financières	523 239 376	419 512 117
Prêts et créances sur la clientèle	2 117 718 812	2 044 508 426
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 820	14 043 819
Impôts courants - Actif	8 428 662	12 854 579
Impôts différés - Actif	1 008 872	751 736
Autres actifs	47 818 018	56 972 992
Comptes de régularisation	55 834 995	55 562 832
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 488 186	27 620 374
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 961 112	22 698 704
Immobilisations incorporelles nettes	94 342	86 689
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	3 440 270 872	3 491 982 968

ETAT FINANCIER 2020

PASSIF	2020	2019
Banque centrale	50 000 000	-
Dettes envers les institutions financières	564 645 009	454 327 409
Dettes envers la clientèle	1 901 513 860	2 103 524 686
Dettes représentées par un titre	28 606 720	22 641 228
Impôts courants - Passif	5 357 323	9 365 385
Impôts différés - Passif	537 553	537 603
Autres passifs	109 956 773	139 136 132
Comptes de régularisation	101 736 450	103 619 975
Provisions pour risques et charges	33 705 906	32 089 934
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	117 796 216	119 836 510
Dettes subordonnées	205 672 488	207 485 319
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	123 470 345	114 406 150
Ecart d'évaluation	4 404 218	(3 876 986)
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	23 047 665	19 064 195
TOTAL DU PASSIF	3 440 270 872	3 491 982 968

ETAT FINANCIER 2020

2 HORS BILAN

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	2020	2019
ENGAGEMENTS DONNES	899 978 068	1 050 975 856
Engagements de financement en faveur des institutions financières	9 626 660	8 103 474
Engagements de financement en faveur de la clientèle	531 579 642	668 134 124
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	97 217 670	105 886 843
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	261 554 097	268 851 415
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS	885 287 321	852 575 372
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	319 991 748	287 279 799
Autres engagements reçus	565 295 573	565 295 573

3 COMPTES DE RÉSULTATS

(En milliers de DA)

INTITULE	2020	2019
+ Intérêts et produits assimilés	134 401 409	139 568 406
- Intérêts et charges assimilées	- 53 050 438	- 48 691 575
+ Commissions (produits)	2 241 709	2 153 578
- Commissions (charges)	- 26 690	- 16 502

ETAT FINANCIER 2020

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	- 1	1
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	1 794 246	723 344
+ Produits des autres activités	2 422 196	339 396
- Charges des autres activités	-	-
PRODUIT NET BANCAIRE	87 782 431	94 076 648
- Charges générales d'exploitation	- 20 202 660	- 21 756 434
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 530 775	- 1 529 067
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	66 048 996	70 791 147
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 55 185 699	- 87 266 334
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	17 284 504	44 844 566
RESULTAT D'EXPLOITATION	28 147 801	28 369 379
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	28 147 801	28 369 379
- Impôts sur les résultats et assimilés	- 5 100 136	- 9 305 185
RESULTAT NET	23 047 665	19 064 194

استخدام نموذج العائد على حقوق الملكية في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

ETAT FINANCIER 2021

1 BILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	2021	2020
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	331 762 148	204 207 936
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	246	248
Actifs financiers disponibles à la vente	413 719 493	413 426 493
Prêts et créances sur les institutions financières	612 819 121	523 239 376
Prêts et créances sur la clientèle	1 438 578 088	2 117 718 812
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 510 752 060	14 043 820
Impôts courants - Actif	4 821 590	8 428 662
Impôts différés - Actif	1 523 706	1 008 872
Autres actifs	66 935 395	47 818 018
Comptes de régularisation	45 824 597	55 834 995
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 237 590	31 488 186
Immeubles de placement	-	-
Immobilisations nettes corporelles	23 209 792	22 961 112
Immobilisations incorporelles nettes	69 655	94 342
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	4 481 253 482	3 440 270 872

ETAT FINANCIER 2021

PASSIF	2021	2020
Banque centrale	761 489 186	50 000 000
Dettes envers les institutions financières	700 002 151	564 645 009
Dettes envers la clientèle	2 022 287 511	1 901 513 860
Dettes représentées par un titre	33 390 930	28 606 720
Impôts courants - Passif	17 047 559	5 357 323
Impôts différés - Passif	537 790	537 553
Autres passifs	132 959 651	109 956 773
Comptes de régularisation	100 213 097	101 736 450
Provisions pour risques et charges	44 044 595	33 705 906
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	82 106 618	117 796 216
Dettes subordonnées	206 684 712	205 672 488
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital	-	-
Réserves	142 221 150	123 470 345
Ecart d'évaluation	12 436 597	4 404 218
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 117 206
Report à nouveau (+/-)	15 024 250	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	46 690 479	23 047 665
TOTAL DU PASSIF	4 481 253 482	3 440 270 872

ETAT FINANCIER 2021

2 HORS BILAN

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	2021	2020
ENGAGEMENTS DONNES	652 357 532	899 978 068
Engagements de financement en faveur des institutions financières	9 537 115	9 626 660
Engagements de financement en faveur de la clientèle	311 592 293	531 579 642
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	81 453 196	97 217 670
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	249 774 927	261 554 097
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS	876 604 584	885 287 321
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	311 309 012	319 991 748
Autres engagements reçus	565 295 573	565 295 573

3 COMPTES DE RÉSULTATS

(En milliers de DA)

INTITULE	2021	2020
+ Intérêts et produits assimilés	146 275 080	134 401 409
- Intérêts et charges assimilées	-55 882 188	- 53 050 438
+ Commissions (produits)	2 373 492	2 241 709
- Commissions (charges)	-56 268	- 26 690

ETAT FINANCIER 2021

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-2	- 1
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	1 523 098	1 794 246
+ Produits des autres activités	384 198	2 422 196
- Charges des autres activités	-	-
PRODUIT NET BANCAIRE	94 617 409	87 782 431
- Charges générales d'exploitation	-22 778 789	- 20 202 660
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 543 960	- 1 530 775
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	70 294 660	66 048 996
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-64 516 626	- 55 185 699
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	52 166 617	17 284 504
RESULTAT D'EXPLOITATION	57 944 651	28 147 801
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	57 944 651	28 147 801
-Impôts sur les résultats et assimilés	-11 254 172	- 5 100 136
RESULTAT NET	46 690 479	23 047 665

ETAT FINANCIER 2022

1 BILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	2022	2021
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	383 040 980	331 762 148
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	236	246
Actifs financiers disponibles à la vente	709 277 646	413 719 493
Prêts et créances sur les institutions financières	571 602 223	612 819 121
Prêts et créances sur la clientèle	1 624 279 615	1 438 578 088
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 881 080 287	1 510 752 061
Impôts courants - Actif	21 442 306	4 821 590
Impôts différés - Actif	3 752 467	1 523 706
Autres actifs	328 410 898	66 935 395
Comptes de régularisation	63 490 346	45 824 597
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 282 550	31 237 590
Immeubles de placement	-	-
Immobilisations nettes corporelles	23 850 482	23 209 792
Immobilisations incorporelles nettes	128 584	69 655
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	5 641 638 620	4 481 253 482

ETAT FINANCIER 2022

PASSIF	2022	2021
Banque centrale	947 095 896	761 489 186
Dettes envers les institutions financières	950 924 340	700 002 151
Dettes envers la clientèle	2 456 667 304	2 022 287 511
Dettes représentées par un titre	38 715 114	33 390 930
Impôts courants - Passif	10	17 047 559
Impôts différés - Passif	546 530	537 790
Autres passifs	384 239 265	132 959 651
Comptes de régularisation	125 893 131	100 213 097
Provisions pour risques et charges	44 868 592	44 044 595
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	67 702 423	82 106 618
Dettes subordonnées	207 776 142	206 684 712
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital	-	0
Réserves	173 935 878	142 221 150
Ecart d'évaluation	19 950 323	12 436 597
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 117 206
Report à nouveau (+/-)	-	15 024 250
Résultat de l'exercice (+/-)	59 206 466	46 690 479
TOTAL DU PASSIF	5 641 638 620	4 481 253 482

ETAT FINANCIER 2022

2 HORS BILAN

(En milliers de DA)		
ENGAGEMENTS	2022	2021
ENGAGEMENTS DONNES	683 304 217	652 357 532
Engagements de financement en faveur des institutions financières	9 318 840	9 537 115
Engagements de financement en faveur de la clientèle	364 558 844	311 592 293
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	61 574 702	81 453 197
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	247 851 831	249 774 927
Autres engagements donnés	-	-
ENGAGEMENTS REÇUS	860 922 829	876 604 584
Engagements de financement reçus des institutions financières	-	-
Engagements de garantie reçus des institutions financières	296 745 515	311 309 012
Autres engagements reçus	564 177 314	565 295 572

3 COMPTES DE RÉSULTATS

(En milliers de DA)		
INTITULE	2022	2021
+ Intérêts et produits assimilés	168 235 218	146 275 080
- Intérêts et charges assimilées	- 88 714 746	- 55 882 189
+ Commissions (produits)	2 723 304	2 373 492
- Commissions (charges)	- 33 353	- 56 268

ETAT FINANCIER 2022

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	- 7	- 2
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	2 082 869	1 523 098
+ Produits des autres activités	358 091	384 198
- Charges des autres activités	-	-
PRODUIT NET BANCAIRE	84 651 376	94 617 409
- Charges générales d'exploitation	- 22 871 198	- 22 778 789
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 600 292	- 1 543 960
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	60 179 886	70 294 660
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 34 297 499	- 64 516 626
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	31 104 067	52 166 617
RESULTAT D'EXPLOITATION	56 986 454	57 944 651
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	-	-
+ Eléments extraordinaires (produits)	-	-
- Eléments extraordinaires (charges)	-	-
RESULTAT AVANT IMPOT	56 986 454	57 944 651
- Impôts sur les résultats et assimilés	2 220 012	- 11 254 172
RESULTAT NET	59 206 466	46 690 479